

الدكتور أسعد عبد الرحمن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الدولة الصهيونية في عهد رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) باتت تملك سجلاً توسعياً/ استعمارياً/ إحلالياً/ عجائباً. فهو عندما يتحدث عن رغبته في "التسوية" واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين يضع رزمة من الشروط، أهمها لا للقدس فهي لإسرائيل، ولا للدولة الفلسطينية، ولا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ولا لتفكيك الاستعمار/ "الاستيطان" ولا لسيادة الفلسطينيين على المعابر أو على أي شبر من أرض فلسطين، بل إنه "يزين" على هذه اللآءات ببضعة "نعم" منها: نعم لتوسيع "الاستيطان" في كل مكان، ونعم "لعودة" كل يهودي في العالم الى فلسطين!!!

في هذا السياق، جاء خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن تأكد له شخصياً وللجميع أن الطريق إلى "السلام" أو حتى "التسوية" أصبح مسدوداً، خاصة وأن العرب منشغلون منذ سنوات في انتفاضات زائداً حالات فوضى تدور رحاها في المنطقة العربية ما أعاد القضية الفلسطينية إلى الرف مجدداً. فخطاب الرئيس الفلسطيني، إذن يأتي بعد نفاذ الصبر من احتلال غاشم يواصل القمع و"يستوطن"/ يستعمر الأرض وينتهك المقدسات. وهو خطاب قدم وصفاً تفصيلياً لمعاناة يعيشها الشعب الفلسطيني ولم تعد تحتل، مؤكداً أيضاً على قرارات المجالس الوطنية والمجالس المركزية الفلسطينية التي طالما تبنت قرارات "الحد الأدنى" للموقف الشعبي والرسمي الفلسطيني، والتي رفضتها كلها الدولة الصهيونية. وقد تحدث كذلك عن أهمية مطلب الوحدة الوطنية الفلسطينية وعن المقاومة الشعبية للاحتلال، وعليه، جاء الخطاب معبراً عن المطالب الفلسطينية، طبعاً شريطة أن نرى ترجمته عملياً على الأرض، خاصة جهة تحلله من جميع الاتفاقات مع إسرائيل، بجوانبها الثلاثة (سياسياً، اقتصادياً وأمنياً) وهو القرار الذي سبق وأن اتخذه المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته التي عقدت في رام الله في مطلع آذار/ مارس الماضي، فضلاً عن أنها خطوة طالما طالب الشعب الفلسطيني باتخاذها.

لقد كان الرئيس عباس صريحاً في طرحه عندما وجه حديثه إلى قادة العالم بأن يتحركوا لإحلال السلام، ولجم إسرائيل قبل فوات الأوان فالمسؤولية ذاتية فلسطينية، وعربية، ودولية. وباعتباري من "المتشائمين"، أتفق مع عديد التحليلات - الواردة في الأدبيات السياسية الإسرائيلية والعربية والغربية - التي رأت أن الرئيس عباس قد التزم بسياسة "حافة الهاوية"، ملقياً قنبلة حقيقية، كما وعد، وليس مجرد "فقااعات أطفال" كما يرى البعض الآخر المتشائم. غير أن الرئيس ألقى "القنبلة" مؤجلاً رفع

”مسمار الأمان” منها، كتحذير، نأمل أن يكون تحذيراً أخيراً، سواء للدول المعنية بإيجاد ”حل” والتي ما فتئت تبيعنا كلاماً معقولاً ولكن بدون أي ضغوط حقيقية على الدولة المحتلة، وهي أيضاً دعوة – لا تزال نظرية – إلى الدولة الصهيونية كي تتحمل مسؤولياتها كسلطة احتلال: ”فإنما أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية ناقلة للشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، وإما أن تتحمل إسرائيل سلطة الاحتلال، مسؤولياتها كافة”، وفقاً لما أعلنه الرئيس.

خطاب عباس هو خطوة مهمة في اتجاه تصحيح المسار السياسي الفلسطيني بعد سنوات طويلة من الخيبة، ويمكن البناء عليه والدفع نحو تنفيذ ما جاء به خدمة للمصلحة العامة. ولعله يكون مقدمة ليس فقط للإعلان الحاسم عن موت اتفاقات أوسلو، وقطع دابر التنسيق الأمني الذي لا سابق له عند الأمم والشعوب المحتلة الأخرى، بل أيضاً مباشرة التطبيق الفوري لبنود المصالحة الفلسطينية وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعطاء حكومة الوحدة الوطنية صلاحيات أوسع، مع السعي لرفع الحصار عن قطاع غزة. والفترة القادمة يجب أن توضح الكثير. فلننتظر ونرى.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>